الجيش اليمنّي يطرد القاعدةً من آخر معاقلها

أوباما يوقّع مرسوماً يعاقب مَن يعرقل نقل السلطة باليمن

جندي في الجيش رفض يحمل لافتة من الرئيس اليمني منصور هادي عبد ربه خلال احتجاج مع زملائه الجنود

وجهت الإدارة الأمريكية ضربة قوية للرئيس اليمني السابق، علي عبد الله صالح، وللشخصيات المؤيدة له، إذ قام الرئيس باراك أوباما بتوقيع قرار يفرض عقوبات على كل من يتهم بـ"تهديد الأمن والسلام والاستقرار" في اليمن، بما في ذلك أولئك الذين يعرقلون العملية الانتقالية الجارية حالياً.

ويسمح القرار الجديد لوزارة الخزينة الأمريكية بتجميد أرصدة كل من يتهم بهذه التهم، في خطوة رأى مراقبون أنها تتعلق بالدائرة المحيطة بصالح، والتي رفض أركانها مؤخراً تنفيذ عدة قرارات إدارية صادرة عن صنعاء.

واشنطن / CNN

ورفضت الناطقة باسم الخارجية الأمريكية، فيكتوريا نولاند، اعتبار أن الرئيس اليمني السابق ومن معه هم المستهدفون بالقرار، ولكنها قالت إن الخطوة تمثل "رسالة واضحة للذين يسعون إلى عرقلة نقل السلطة بأن لدينا هذه الأداة التي يمكن استخدامها ضدهم، وأن عليهم إعادة التفكير في سياساتهم."

ولكن بروس ريدل، المحلل السابق لدى وكالة الاستخبارات الأمريكية المركزية CIA والمستشار الرئاسي في معهد "بروكنغز" قال لـCNN إن الرئيس اليمني السابق وأفراد عائلته "مستهدفون بشكل مباشر بهذا القرار للقول لهم بأن عليهم الخروج من صنعاء."

ويرى عدد كبير من المراقبين أن صالح، الذي كان قد سلم الرئاسة لنائبه السابق، عبد ربه منصور هادي بفبراير/شباط الماضي، بعد انتخابات رئاسية، يحاول مواصلة التحكم بالعملية السياسية من خلال أقاربه الذين يمسكون بالعديد من المفاصل الأمنية والسياسية بالبلاد، والذين يرفضون تنفيذ قرارات القيادة الجديدة.

وفي مطلع أبريل/ نيسان الماضي، تعطل عمل مطار صنعاء ليوم كامل بسبب تهديدات من "مجموعات مسلحة،" جاءت على خلفية القرار الذي اتخذه هادي، بعزل عدد من كبار المسؤولين المقربين من الرئيس السابق، وبينهم أحد إخوته الذي كان يقود القوات الجوية.

وقالت مصادر يمنية إن اللواء الركن محمد صالح علي الأحمر، الأخ غير الشقيق للرئيس السابق، رفض قراراً بإقالته من قيادة القوات الجوية ودفاع الجوي، وتعيينه مساعداً لوزير الدفاع لهيئة التصنيع العسكري، وهدد بإسقاط أي طائرة مدنية تغادر أو تهبط بمطار العاصمة صنعاء. بينما ذكرت أوساط مقربة من حزب صالح، أن عناصر قبلية هي من أغلقت المرفق من جانب اخر نجح الجيش اليمني في تطهير منطقة لودر من مسلحي القاعدة، بعد مواجهات مستمرة لعدة أيام أسفرت عن مقتل أكثر من ٦٠ عنصرا من عناصر التنظيم. وأفاد شهود عيان صباح امس الخميس بأن السكان خرجوا الى الشوارع والضواحي احتفاء بتطهير منطقتهم من القاعدة، كما وصل الجيش ومسلحو اللجان الشعبية الى منطقة أمعين التي كانت تعتبر آخر معقل من معاقل القاعدة في المنطقة. ويعتقد أن من تبّقى من عناصر القاعدة انسحبوا الليلة الماضية الى منطقة عزّام في محافظة شبوة شرق اليمن.

من جهة أخرى، قال ماثيو اولسن مدير المركز القومي لمكافحة الإرهاب، أمس الاول الأربعاء إن صانع قنابل يشتبه في أنه صمم أسلحة غريبة مثل قنابل توضع في الملابس الداخلية، للجناح اليمني لتنظيم القاعدة، يشكل هدفاً رئيسياً لجهود الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب.

وأضاف أولسن في أول تعليقات علنية، منذ إحباط مؤامرة من تدبير تنظيم القاعدة في جزيرة العرب في الآونة الأخيرة، أن الجناح اليمني للقاعدة هو الأكثر خطورة.

إلى ذلك، أضاف أولسن أن الصورة لدى المخابرات تبين أن قلب تنظيم القاعدة أصبح ظلا للتنظيم السابق نفسه. والخطر الذي تشكله عموما المناطق القبلية في باكستان تم تحجيمه بدرجة كبيرة. وقال إنه بينما يكافح قلب التنظيم ليظل وثيق الصلة بما كان عليه فإنه يتطلع الى تجنيد أعضاء في اليمن والصومال والجزائر والعراق وإيران للقيام بهجمات وإعطاء دفعة لعقيدته. وكان مسؤولون أمريكيون أكدوا في وقت سابق، أن تنظيم القاعدة في جزيرة العرب كان وراء مؤامرة لتسليح مهاجم انتحاري بنسخة مطورة من القنابل التي توضع في الملابس الداخلية لم تنفجر في رحلة متجهة إلى الولايات المتحدة في يوم عيد الميلاد عام ٢٠٠٩.

كما كشفوا أن الشحنة التي يقوم بفحصها مكتب التحقيقات الاتحادي اف. بي. آي تحمل علامات ابراهيم حسن العسيري، وهو متشدد سعودي يعتقد أنه صانع قنابل يعمل مع تنظيم القاعدة في جزيرة العرب.

لعبة الانتظار.. إستراتيجية أميركا في سوريا

واشنطن / CNN

بعد نحو ١٥ شهرا على بدء الأزمة في سوريا، ما تزال إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما، في "حالة ترقب وانتظار،" كما يصفها مسؤول أميركي، إذ أنها في انتظار تخلي روسيا عن دعمها للرئيس السوري بشار الأسد، وفي انتظار عقوبات للإطاحة بالاقتصاد، وفي انتظار تقديم معارضة سورية منظمة لرؤية متماسكة لسوريا ما بعد الأسد.

وفي حين تنتظر الولايات المتحدة، ما يعتقد الكثيرون أنه فشل حتمي لخطة سلام تدعمها الأمم المتحدة، يقول مسؤولون أمريكيون إنهم يفضلون أن يعلن المبعوث الخاص للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية كوفي عنان فشل جهوده الدبلوماسية بنفسه.

ويقول كبار المسؤولين إن بعثة المراقبين الدوليين المنصوص عليها في الاتفاق الحالي مع الحكومة السورية، مهما كانت صغيرة من حيث العدد، فإنها تقدم جدارا عازلا ضد قوات الأسد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الولايات المتحدة وحلفاءها في مجلس الأمن يريدون من روسيا الاستنتاج بأن الأسد لا يلتزم باتفاق وقف أعمال العنف.

ويقول دبلوماسيون غربيون إن فشل خطة السلام لا يقل أهمية عن توقيت ذلك الفشل، وأين ومتى سيحدث، ويضيف أحد المسؤولين الأمريكيين: "لديك خطة هي في جزء منها سياسية، ولديك ما يحدث بالفعل على أرض الواقع."

وأضاف قائلا: "إننا سوف نكون في حالة ترقب وانتظار لفترة من الوقت، ومناقشة حول ما إذا كانت هذه (الخطة) قد نجحت أو فشلت، وعما إذا كان مقيض لها الفشل أصلا."

ولكن الولايات المتحدة تبحث عن طرق يمكن أن تساعد فيها المعارضة، إذ يرى مسؤولون أمريكيون ومصادر في الكونغرس أن إدارة أوباما أدركت أن الدعم بدون أسلحة، وهو حاليا الجزء الأكبر من الدعم الأمريكي للمعارضة، ليس كافيا.

ففي الأسابيع الأخيرة، وسعت الولايات المتحدة نطاق عملها ليشمل الجماعات المسلحة في سوريا، بما فيها الجيش السوري الحر.

وتقول المصادر إن الإدارة تصعد بالفعل التنسيق مع دول الخليج التي تعمل على تسليح المعارضة وتناقش بنشاط تقديم دعم عسكري إضافي.

وقال مصدر في الكونغرس: "هؤلاء الرجال (المعارضة السورية) بحاجة إلى التدريب والحصول على قدرات أكبر.. كيف وماذا وأين ولمن؟ هذه هي الأسئلة التي تحاول الإدارة الإجابة عليها.. وإنها بحاجة إلى أن تتحرك على نحو أسرع كثيرا."

وقد دعا السناتور جون ماكين، أحد أشد المنتقدين للإدارة الأمريكية بشأن سياستها في سوريا، والذي عاد مؤخرا من رحلة إلى الحدود التركية مع سوريا، إلى تسليح المعارضة والجماعات الداعمة لأعضاء المعارضة السورية.

وقال ماكين لشبكة CNN إن "ما يحتاجون إليه، أولا وقبل كل شيء، هو أسلحة للدفاع عن أنفسهم، وبعد ذلك نحن بحاجة إلى التحدث مع حلفائنا حول توفير ملاذ ليكون مكانا يمكنهم فيه أن ينظموا أنفسهم، ويمكننا فيه تدريب وتسليح هذه القوات حتى تستطيع أن تخوض معركة عادلة."

وقد كثفت وزارة الخارجية أيضا من جهودها لتوحيد المعارضة السياسية السورية الممزقة، ففي الأسبوع الماضي، دعت وزارة الخارجية قادة المجلس الوطني الكردستاني، من الجزء الشرقي من سوريا الهادئ نسبيا، إلى زيارة واشنطن.

وفي لقاءات مع السفير الأمريكي في سوريا روبرت فورد وغيره من كبار المسؤولين الأميركيين، قالت مصادر إن إمكانية فتح جبهة أخرى ضد قوات الأسد، لإجباره على تحويل موارده من الجزء الغربي من البلاد، تمت مناقشتها.

أمير الكويت يرفض اقتراح البرلمان "أسلمة القوانين"

الكويت / العربية نت

صباح الاحمد

أكد أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح تعذر قبول الاقتراح المقدم من مجلس الأمة "بالأغلبية" بشأن تعديل المادة "٧٩" من الدستور الكويتي، لافتاً في الوقت ذاته إلى أن الدستور الكويتي وبشهادة الفقهاء الدستوريين ذو توجه إسلامي، حيث ينص في مادته الثانية على أن "دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية مصدر رئيس للتشريع" وهو نص يحمل المشرع أمانة الأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية.

كما أشار إلى أن المادة الرابعة من الدستور، والمادة السادسة من قانون توارث الإمارة اشترطتا في ولي العهد "والأمير بالتالي" أن يكون مسلما من أبوين مسلمين، إضافة إلى أن الدستور أكد في المادة ١٢ أنه من واجب الدولة صيانة التراث الإسلامي والعربي.

وأوضح الصباح أن أحكام الدستور ليست بعيدة عن أحكام الشريعة الإسلامية، والعديد من نصوصه جاءت متسقة معها، مشيراً إلى أن الدستور استخدم ألفاظاً تتفق والشريعة الإسلامية مثل افتتاحه بالبسملة، وكذلك لفظ "شورى" و"مبايعة."

وكان أعضاء مجلس الأمة الكويتي صوتوا بأغلبية ساحقة وصلت إلى ٤٤ عضوا بالموافقة على تعديل نص المادة ٧٩ من الدستور على أن "لا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة وصدق عليه الأمير". أما اقتراح التعديل المقدم فجاء بهذا الشكل "لا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة وصدق عليه الأمير، وكان موافقا للشريعة الإسلامية."

وهو ما ذهب إليه البعض أنها البوابة إلى أسلمة القوانين، يذكر أن النائب محمد جاسم الصقر أحد المعارضين القلة للتعديل أكد لـ"العربية. نت" في وقت سابق أن أمير الكويت سيرد الاقتراح، وأن أسلمة القوانين أمر صعب في ظل الدولة المدنية.

وتعليقاً على رد الأمير، قال إنه لا يجوز دستورياً كما لا يمكن عملياً الأخذ بالاقتراح المقدم بإضافة حكم جديد للمادة ٧٩ فضلا عن عدم مناسبة الاقتراح من الناحية السياسية لأسباب عديدة: أولها أن المادة الثانية من الدستور أساس لإصدار التشريعات وتتضمن مرونة كافية لتتفق التشريعات الصادرة مع أحكام الشريعة الإسلامية، في حين أن المادة ٧٩ تمثل المرحلة الأخيرة من مراحل التشريع عند تصديق الأمير على القانون المقترح، واذا اقترح مشروع قانون استنادا للمادة الثانية فإنه سيصطدم لاحقا بالمادة ٧٩ حيث يؤدي التعديل الى تناقض واضح بين المادتين.

وثانيها أن المادة الثانية لا تستبعد وجود مصادر أخرى للتشريع إلى جانب الشريعة الإسلامية، بينما يؤدي تعديل المادة ٧٩ إلى جعل الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للتشريع، وبذلك يقع التناقض مرة أخرى بين المادتين.

وأضاف الأمير في رده الذي نقله رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الى رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون أنه من الصعوبة بمكان تطبيق النص المقترح وذلك أن أحكام الشريعة الإسلامية تنقسم إلى قسمين: الأول الأحكام القطعية الدلالة، وهي الأحكام التي لا مجال فيها للاجتهاد، والثاني الأحكام الظنية وهي أحكام اجتهادية تتغير بتغير الزمان والمكان.

وأشار إلى أن الأخذ بالاقتراح المقدم لتعديل المادة ٧٩ سيؤدي إلى إثارة الخلافات السياسية والفتن الطائفية المذهبية، ما يهدد الوحدة الوطنية، إذ سيتجه أصحاب كل مذهب وفقا لأصول مذهبهم ما يؤدي إلى الاختلاف والشقاق. واستشهد بالخلافات التي حدثت بشأن القانون الخاص بفرض الزكاة على الشركات التجارية، وقانون "تغليظ العقوبات" على جرائم المساس بالذات الإلهية والرسول.

إخوان الجزائر يدرسون الانسحاب من الحكومة احتجاجاً على تزوير الانتخابات

الجزائر / أ. ش. أ

يعقد قادة حزب حركة "مجتمع السلم" الجزائرية، المحسوبة على الإخوان المسلمين، اليوم الجمعة، اجتماعا طارئا لبحث انسحاب الحركة من الحكومة بعد ما وصفه "تزوير الانتخابات التشريعية"، التي جرت الخميس الماضي، وفاز فيها جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي بـ ٢٨٨ مقعدا من مجموع ٤٦٢ مقعدا. وذكرت صحيفة "الخبر" الجزائرية الصادرة صباح، أمس الخميس، أن رئيس حركة مجتمع السلم أبو جرة سلطاني انسحب من المشهد منذ ثلاثة أيام بسبب الهزيمة التي مني بها حزبه، ما جعل نائبه عبد الرزاق مقري، وهو أشد القيادات حرصا على انتقال الحركة إلى المعارضة الراديكالية، يقوم بإدارة الحزب، إلا أن مقري يواجه في نفس الوقت كتلة داخل الحزب تعارض بشدة فكرة الانسحاب من الحكومة أو رفض دعوة الرئيس المشاركة في الطاقم الجديد الذي ينتظر أن يهيمن عليه الفائزون بالمراتب الثلاث الأولى في الانتخابات وهم :حزب جبهة التحرير الوطني برئاسة عبد العزيز بلخادم، والتجمع الوطني الديمقراطي برئاسة الوزير الأول أحمد أويحيى، وتكتل "الجزائر الخضراء" الإسلامي الذي يضم حركة مجتمع السلم وحركتي النهضة والإصلاح الوطني، والفائز بـ ٤٧ مقعدا فقط ويحتل المرتبة الثالثة. وأضافت الصحيفة أن أول المعارضين لانسحاب حركة مجتمع السلم من الحكومة وزير الأشغال العمومية عمر غول أحد قيادات الحركة والذي ترشح في العاصمة وحصلت لائحة المرشحين التي تصدرها، على ١٣ مقعدا من بين ٣٧ مقعدا متاحا للعاصمة في البرلمان. وأشارت الصحيفة إلى أن غول خلال ١٠ سنوات من العمل في الحكومة كون صورة عن نفسه مفادها بأنه رجل الرئيس ورجل الدولة أكثر من كونه قياديا في حزب حركة "مجتمع السلم."

اسم رئيس الوزراء الفرنسي.. يحرج الصحافة ويدفع وزارة الخارجية إلى إصدار بيان

باريس / بي بي سي

تسبب اسم رئيس الوزراء الفرنسي الجديد جان – مارك إيرولت، الذي كانت إجادته التحدث بالألمانية أحد أسباب المنصب، صداعاً بالعربية. فلفظ اسم عائلته باللهجة العامية في الكثير من الدول العربية يوحي بلفظة مبتذلة. ما دفع احتمال الإحراج، وزارة الخارجية الفرنسية الى التعميم على مختلف وسائل الإعلام العربية اقتراح طريقة لكتابة اسم المسؤول الجديد. وقام الحل الرسمي، بحسب ما أشارت صحيفة "النهار" اللبنانية، على إضافة حرفي اللام والتاء إلى الكتابة بالعربية، علماً أنهما لا يلفظا لدى النطق بالاسم بالفرنسية. وفي حين اعتمدت بعض الصحف هذه الصيغة ومن ضمنها "النهار" اللبنانية، اختارت "الحياة" التي تصدر في لندن وتعد مرجعاً في العالم العربي، أن تحول اسم إيرولت في عنوان صفحتها الأولى إلى "إرو"، علماً أن النقل الدقيق يتطلب إضافة الياء إلى الكلمة. في المقابل، عممت إحدى القنوات الفضائية العربية على صحافييها ومحرريها اعتماد صيغة "إيغو". أما جريدة "البيان" ومقرها دبي فاختارت أن تكتفي بالاسم الأول لرئيس الوزراء الفرنسي على صفحتها الأولى، اذ كتبت: "هولاند يبدأ عهده بتعيين جان – مارك رئيساً للوزراء." وكان الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند قد اختار إيرولت، أول من أمس، رئيساً للوزراء بعد تسلمه الرئاسة من سلفه نيكولا ساركوزي، وقبل انتقاله إلى برلين للقاء المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل. وعمل إيرولت (٦٢ سنة)، العمدة السابق لمدينة نانت وزعيم الغالبية الاشتراكية في الجمعية الوطنية الفرنسية، مدرّساً للغة الألمانية قبل انتقاله إلى السياسة.